



مدونة قواعد سلوك الموردين الخاصة بشركة G+D

شركة The Giesecke+Devrient Group («G+D») على علم تام بمسؤوليتها المؤسسية وتعمل بنشاط على تعزيز التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة. وهذه المسؤولية التي يلتزم بها جميع الموظفين، منصوص عليها في مدونة قواعد السلوك لشركة G+D.

تتبع شركة G+D استراتيجية بيئية-اجتماعية-حوكمة (ESG) والتي تعد معياراً مهماً للتعاون مع الموردين الحاليين والجدد. تطبق شركة G+D معايير بيئية واجتماعية وحكومية صارمة على سلسلة إمداداتها التي تفي بجميع اللوائح الوطنية والدولية ذات الصلة. وتعتبر هذه المبادئ والمعايير واللوائح الأساس الذي تقوم عليه مدونة قواعد سلوك الموردين («SCoC»)، كما تطلب شركة G+D من مورديها الامتثال لها واتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بمورديها من الباطن.

لا يقصد بمدونة قواعد سلوك الموردين أن تحل محل القوانين واللوائح السارية في أي بلد يعمل فيه الموردون التابعون لشركة G+D. تحتفظ شركة G+D بالحق في تغيير متطلبات مدونة قواعد سلوك الموردين بشكل معقول بسبب التغييرات في المتطلبات القانونية أو برنامج الامتثال الخاصة بها. وفي هذه الحالة تتوقع الشركة قبول مورديها لتلك التغييرات المعقولة.

وتتوقع شركة G+D من مورديها الامتثال للمعايير واللوائح البيئية الوطنية والدولية السارية واستخدام نظام فعال للإدارة البيئية.

يعلن المورد بموجب ذلك دون قيود ما يلي:

التراخيص والاعتمادات والتسجيلات

- الحصول على جميع التراخيص والاعتمادات والتسجيلات البيئية اللازمة للمنتجات والخدمات المقدمة إلى شركة G+D.

الانبعاثات

- دعم هدف شركة G+D المناخي للوصول إلى انبعاثات صفيرية الكربون بحلول عام ٢٠٤٠. ولذلك يكشف الموردون عن بيانات كاملة ومتسقة ودقيقة عن النطاق ١ و ٢ و ٣ من انبعاثات غازات الدفيئة استناداً إلى بروتوكول غازات الدفيئة (GHG) ومعايير مبادرة الإبلاغ العالمية. يجب على الموردين تقديم معلومات إضافية حول الأخطار والفرص ذات الصلة بالمناخ ووضع تدابير لدعم هدف شركة G+D المتعلق بالمناخ والإبلاغ عنها.

- اتباع نهج منهجي لتصنيف الانبعاثات العامة من العمليات وكذلك انبعاثات غازات الدفيئة ورصدها والتحقق منها بصورة منتظمة، ومعالجتها، إذا لزم الأمر، قبل إطلاقها. يُعد المورد مسؤولاً أيضاً عن مراقبة أنظمة تنظيف غاز العادم وهو ملزم بالعثور على حلول اقتصادية لتقليل أي انبعاثات.

النفايات

- اتباع مقارنة منهجية لمنع جميع أنواع النفايات والتخلص منها.

يلزم تحديد النفايات الصلبة والمواد الكيميائية وغيرها من المواد التي تنطوي على مخاطر عند تصريفها في البيئة وتقليلها ومعالجتها وهذا الإجراء سيكفل السلامة لعمليات الشحن والنقل والتخزين والاستخدام وإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام والتخلص. يجب مراعاة حظر الصادرات والواردات من النفايات الخطرة الواردة في اتفاقية بازل المؤرخة ٢٢ مارس لعام ١٩٨٩، بصيغتها المعدلة.

يجب تصنيف مياه النفايات الناجمة عن الشركات وعمليات التصنيع والمرافق الصحية ومرقبتها وتفتيشها. وإذا لزم الأمر، فإنه يجب معالجة مياه النفايات قبل تصريفها أو التخلص منها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير للحد من تكوين مياه النفايات.

الزئبق والملوثات العضوية الثابتة (POPs) والمواد النووية

- تجنب تصنيع المنتجات المضاف إليها الزئبق وعدم استخدام الزئبق ومركبات الزئبق في عمليات التصنيع وفقاً لمحظورات اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق المؤرخة ١٠ أكتوبر ٢٠١٣ وتجنب معالجة نفايات الزئبق بما يخالف أحكام اتفاقية ميناماتا المؤرخة ١٠ أكتوبر ٢٠١٣.

- تجنب إنتاج واستخدام الملوثات العضوية الثابتة (POPs)، وفقاً لاتفاقية استكهولم المؤرخة ٢٣ مايو ٢٠٠١، بصيغتها المعدلة.

- الامتثال لجميع القوانين واللوائح ومواصفات العملاء المنطبقة فيما يتعلق بحظر أو تقييد مواد معينة في المنتجات أو في عملية التصنيع، ومنها اشتراطات وضع العلامات لإعادة التدوير والتخلص منها، وتسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية (REACH) وتقييد نسب المواد الخطرة (RoHS).

الموارد

- الحد من استخدام واستهلاك الموارد في أثناء الإنتاج. يُجري هذا إما بشكل مباشر في مراكز الإنتاج أو من خلال الإجراءات والتدابير، على سبيل المثال عن طريق تغيير عمليات الإنتاج والصيانة أو الإجراءات في الشركة، عن طريق استخدام مواد بديلة، أو بدافع التوفير، أو إعادة التدوير أو من خلال إعادة استخدام المعادن.

- رصد وتوثيق استهلاك الطاقة. يسعى الموردون إلى إدخال تحسينات مستمرة على حماية البيئة لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل استهلاكها إلى أدنى حد.

الجانب الاجتماعي

تتوقع شركة G+D من مورديها احترام جميع حقوق الإنسان ومعايير العمل، بما يشمل جميع القوانين السارية والقوانين الوطنية والدولية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وقانون العبودية الحديثة).

يعلن المورد بموجب ذلك دون قيود ما يلي:

الحقوق والمعاملة المتساوية بين الموظفين

- احترام الكرامة الشخصية والخصوصية والحقوق الشخصية لكل فرد.
- تنص (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111) على عدم التمييز ضد أي موظف أو مضايقة ومعاملة على قدم المساواة بصرف النظر عن لون البشرة، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو القيود البدنية أو العقلية، أو التوجه الجنسي، أو المعتقدات السياسية أو الدينية، أو نوع الجنس، أو السن. ويشمل المعاملة غير المتكافئة، على وجه الخصوص، ودفع أجور غير متساوية عن العمل المتساوي القيمة (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100).

العمل الجبري والإلزامي وحراس الأمن

- عدم استخدام الأشخاص في العمل الجبري أو الإلزامي أو أي شكل من أشكال العبودية الحديثة أو الاتجار بالبشر (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 و105). يجب أن تؤدي كل الأعمال والخدمات دون تهديد بالعقاب وأن تكون طوعية. يجب أن يكون العمال قادرين على ترك العمل أو العمل في أي وقت. وعلو على ذلك، يجب ألا يُعامل العمال بطريقة غير مقبولة، مثل أي شكل من أشكال الهيمنة أو الاضطهاد في مكان العمل، والمصاعب النفسية، والتحرش الجنسي والشخصي، والاستغلال الاقتصادي أو الجنسي والإذلال.
- تجنب استئجار أو استخدام قوات أمن عامة أو خاصة لحماية مشروع المؤسسة إذا حدث ذلك بسبب عدم وجود تعليمات أو سيطرة من جانب المؤسسة، مثل هذا الاستخدام لقوات الأمن ينتهك حظر التعذيب والقسوة، المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو تلحق الضرر بالحياة أو الطرف أو تضرر بالحقوق في التنظيم.

عمل الأطفال

- الامتنال لحظر استخدام عمل الأطفال (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138).
- الامتنال لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182) فيما يتعلق بالعمال الشباب تحت 18 سنة.

الأجور وساعات العمل

- توفير أجور عادلة لجميع الموظفين والعمال. يجب أن تفي الأجور بالحد الأدنى القانوني الوطني المطبق للأجور ويجب أن يمثل للمعايير الدنيا المعتادة في المجال. وحيثما لا يوجد حد أدنى قانوني وطني للأجور، يجب أن يكون كافيًا لتلبية الاحتياجات الأساسية للعامل وفقًا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 وتوفير بعض الدخل التقديري.
- ضمان امتثال ساعات العمل للقوانين المعمول بها أو المحال أو المعايير الدولية (اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 1 و14).

الحق في حرية تكوين الروابط والإضرابات والمفاوضة الجماعية

- ضمان حق العمال في تكوين الروابط وتشكيل النقابات والانضمام إليها والعمل فيها وفقًا للمتطلبات القانونية المحلية وكذلك المعايير الدولية (مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 و98)، أيهما أكثر صرامة. ويشمل ذلك الحق في الإضرابات والمفاوضة الجماعية ويجب ألا يستخدم كسبب للتمييز أو الانتقام غير المبرر.

الصحة والسلامة

- ضمان بيئة عمل آمنة وصحية (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 155). يجب على الموردين الامتنال لالتزامات السلامة والصحة المهنية المطبقة بموجب قانون مكان العمل لمنع الحوادث والأمراض المهنية. ويجب على الموردين بصفة خاصة الامتنال لمعايير السلامة في توفير وصيانة أماكن العمل ومحطات العمل ومعداته ومعدات الحماية الشخصية الكافية، وتحديد وتقييم حالات الطوارئ المحتملة وتنفيذ خطط الطوارئ والتدابير الوقائية المناسبة لتجنب التعرض للمواد الكيميائية أو الفيزيائية أو البيولوجية وكذلك اتخاذ تدابير لمنع التعب البدني والعقلي المفرط.
- تنفيذ عمليات لضمان امتثال موظفيها لجميع القوانين واللوائح السارية في مجال الصحة والسلامة المهنية، بما يشمل التدريب الكافي وتعليم الموظفين.
- تمكين الموظفين من الحصول على مياه الشرب بكميات كافية والوصول إلى المرافق الصحية النظيفة.

الإخلاء القسري والتجريد

- تجنب الإخلاء القسري أو تجريد الأراضي أو الغابات أو منابع المياه، التي يؤمن استخدامها سبل عيش الأشخاص، في انتهاك للحقوق المشروعة.

حدوث تغيرات في التربة، وتلوث المياه والهواء، وانبعثات الضوضاء، والاستخدام المفرط للمياه

- عدم إحداث تغييرات ضارة في التربة، وتلوث المياه والهواء، وانبعثات الضوضاء، والاستخدام المفرط للمياه، إذا كانت هذه التغييرات تضر إلى حد كبير بالقواعد الطبيعية لحفظ الغذاء وإنتاجه، أو تحرم الشخص من الحصول على المياه النقية والأمنة الصالحة للشرب أو المرافق الصحية أو تحدث ضررًا بصحة الأشخاص.

تتوقع شركة G+D من مورديها الامتثال لجميع القوانين واللوائح السارية بشأن الامتثال القانوني والنزاهة.

يعلن المورد بموجب ذلك دون قيود ما يلي:

مكافحة الفساد أو الرشوة أو الاحتيال

- عدم التهاون بشكل مباشر أو غير مباشر في أي شكل من أشكال الفساد أو الرشوة أو الاحتيال أو الانخراط فيها وعدم منح أو عرض أو وعد أي شيء ذي قيمة لموظف حكومي أو لطرف مقابل في القطاع الخاص للتأثير على الإجراءات الرسمية أو الحصول على مزية غير ملائمة. إنفاذ الموردين إجراءات لرصد وإنفاذ القوانين واجبة التطبيق، سيمتثل المورد لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، وبما يشمل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة وقانون الرشوة في المملكة المتحدة حيثما أمكن.

تعارض المصالح

- تجنب جميع حالات تعارض المصالح التي قد تؤثر سلبيًا على العلاقات التجارية.

قوانين المنافسة و/أو مكافحة الاحتكار

- العمل بموجب قوانين المنافسة و/أو مكافحة الاحتكار الوطنية والدولية، ولا سيما عدم المشاركة في تحديد الأسعار أو تخصيص الأسواق أو العملاء أو تقاسم الأسواق أو التلاعب بالعطاءات مع المنافسين.

حقوق الملكية الفكرية

- احترام حقوق الملكية الفكرية للآخرين.

خصوصية البيانات وأمن المعلومات

- الامتثال لقوانين خصوصية البيانات وأمن المعلومات واللوائح الرسمية. يحافظ الموردون على سرية العمليات التجارية لشركة G+D والبيانات المالية والتقنية وكذلك المراسلات التجارية ولا يختلسون الملكية الملموسة أو الفكرية لشركة G+D أو غيرها من الشركات.

الواردات والصادرات

- الامتثال لجميع القوانين المنطبقة فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع (مثل العقوبات والحظر التجاري) والخدمات والمعلومات.

غسيل الأموال

- ضمان الامتثال للأحكام القانونية الإلزامية المعمول بها لمكافحة غسل الأموال.

الدفاتر والسجلات

- تعكس بشكل شفاف ودقيق جميع عمليات الأعمال في الدفاتر والسجلات.

اللوائح الضريبية والتأمينات الاجتماعية

- لضمان معاملة جميع المدفوعات التي تدفعها شركة G+D فيما يتعلق بأي عقد مع الشركة دائمًا وفقًا للوائح الضريبية والتأمينات الاجتماعية ذات الصلة.

التعديل المسؤول فيما يخص المعادن

و بموجب ذلك يعلن المورد:

- أنه يلتزم التزاماً كاملاً بضمان ألا يساهم استخدامه وبيعه للمعادن والكوبالت الموجبة للصراع (سواء على أساس قائم بذاته أو ضمن سلعه معينة) في الصراع الدائر في البلدان المشمولة؛
- عدم توريد أي سلع إلى G+D لا تكون ضمن غير الموجبة للصراع؛
- إخطار شركة G+D على الفور في حالة ما إذا كان ينبغي للمورد أن يدرك أي علامات تحذير في سلسلة التوريد الخاصة به تشير إلى أن التمثيل وفقاً للأقسام أعلاه قد يكون غير ساري المفعول؛
- تقديم جميع البيانات ذات الصلة (بما في ذلك الشهادات والإعلانات والتقارير وعمليات التدقيق) فيما يتعلق بحدوث المعادن والكوبالت الموجبة للصراع في بضائعها والاستعانة بمصادر المعادن في بضائعها، بناء على طلب كتابي من الحكومة؛
- يجب أن تكون صيغة الإبلاغ عن المعادن الموجبة للصراع من خلال قالب مثبت في المجال مقبول على نطاق واسع، مثل قالب الإبلاغ عن المعادن الموجبة للصراع (CMRT) الخاص بـ RMI؛
- يجب أن تكون صيغة الإبلاغ عن الكوبالت من خلال قالب مثبت في المجال مقبول على نطاق واسع، مثل قالب الإبلاغ عن المعادن الموسعة (EMRT) الخاص بـ RMI؛
- بذل قصارى الجهود لتعزيز الامتثال للأقسام المذكورة أعلاه فيما بين مورديها.

وهذا التعديل المسؤول المتعلق بالمعادن هو جزء من مدونة قواعد سلوك الموردين ويحدد المتطلبات المفروضة على موردي «السلع» فيما يتعلق بمسؤوليات هؤلاء الموردين فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر المعادن غير الموجبة للصراع من أجل ضمان ألا يساهم استخدام وبيع المعادن والكوبالت من قبل موردي شركة G+D لا يساهم في الصراع الدائم في البلدان المشمولة.

لأغراض هذا التعديل المسؤول فيما يخص المعادن، يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين أدناه:

تعني عبارة «البلدان المشمولة» جمهورية الكونغو الديمقراطية وأي بلد يشترك معها في حدود معترف بها دولياً. وتشمل هذه البلدان حالياً أنغولا وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

تعني «المعادن الموجبة للصراع» كولومبايت تانتاليت، أو حجر القصدير، أو الذهب، أو فولفراميت، أو مشتقاتها، والتي تقتصر على التننالوم والقصدير والتنغستن، إلا بعد أن يقرر وزير خارجية الولايات المتحدة أن معادن أو مشتقات إضافية تمول الصراع في البلدان المشمولة، وفي هذه الحالة تعتبر أيضاً معادن موجبة للصراع.

تعني «السلع» المواد المباشرة والأجزاء والمكونات والمجموعات الفرعية التي سيتم دمجها في منتجات شركة G+D وكذلك المنتجات لغرض إعادة بيعها من خلالها.

ويعني مصطلح «غير الموجبة للصراع» أن هذه السلع لا تحتوي على معادن تمول أو تفيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة الجماعات المسلحة في البلدان المشمولة.

بيان الموردین

تنفذ شركة G+D مدونة قواعد سلوك الموردین في علاقاتها مع الموردین:

(١) بالإشارة إلى مدونة قواعد سلوك الموردین (وبما يشمل تعديلها المسؤول بشأن المعادن حيثما ينطبق ذلك) («SCoC») وإضافة إلى التزامات المورد المنصوص عليها في أي عقود مبرمة مع G+D («العقد»)، يجب على المورد أن يمتثل للمبادئ والاشتراطات المنصوص عليها في اتفاقية استكهولم («المبادئ») وأن يوافق على أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية هو التزام تعاقدي رئيسي بموجب هذا العقد. بالإضافة إلى ذلك، سيمتثل المورد لجميع القوانين والأحكام التنظيمية السارية.

(٢) يجب على المورد اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بمورديه من الباطن و/أو مقاوليه و/أو المتعاقدين من الباطن معه («مقاوليه من الباطن») معنا لتنفيذ التزاماتنا المتعلقة بالتوريد تجاه شركة G+D من أجل الامتثال للمبادئ. وفي هذا السياق، سيتم حسب ذلك توعية المتعاقدين من الباطن وتشجيعهم ومراقبتهم، وينبغي أيضاً أن يكونوا ملزمين تعاقدياً بالامتثال للمبادئ عند إبرام أي اتفاق تعاقدي من الباطن ذي الصلة. كما يوافق المورد على ضمان أن يكون موظفوه ومقاولوه من الباطن على علم بمتطلبات مدونة قواعد سلوك الموردین (على سبيل المثال من خلال التدريب المناسب على المبادئ على النحو المبين في هذا الإعلان). وبمجرد علم المورد أو إذا كان لديه من الأسباب ما يدفعنا للعلم بأن أي عدم امتثال للمبادئ من قبل أي مقاول من الباطن، سيبيلغ G+D كتابياً على الفور.

(٣) يوافق المورد على أنه يحق لشركة G+D أو لجهة خارجية تعيينها على نحو معقول أن تجري تقييماً (مثلاً عن طريق استبيان التقييم الذاتي) وأن ترصد أنشطة تجاه المورد لتقييم امتثال المورد للمبادئ وامتثال مقاوليه من الباطن لها على النحو المبين في مدونة قواعد سلوك الموردین. وهذا يشمل حق شركة G+D و/أو ممثلها المعتمد في إجراء تقييمات و/أو عمليات تفتيش في الموقع، ومن ذلك إجراء مقابلات مع موظفين مختارين في مباني المورد و/أو مواقع التصنيع لديه و/أو أي مواقع أخرى يتم فيها العمل لصالح شركة G+D أو فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات التي تشتريها. كما لا يجوز إجراء عمليات التفتيش في الموقع إلا خلال ساعات العمل العادية بعد إرسال إخطار معقول، بموجب قانون حماية البيانات المعمول به ولا يجوز التدخل بشكل غير معقول في أعمالنا أو انتهاك أي من اتفاقيات السرية المبرمة مع جهات خارجية. كما يوافق المورد على التعاون بشكل معقول في مثل هذا التفتيش.

(٤) لضمان امتثال المورد للمبادئ طوال مدة العقد، يوافق المورد على أنه يحق لشركة G+D التماس وتلقي أي معلومات أو وثائق ذات صلة (مثل إصدار الشهادات).

(٥) في حالة عدم الامتثال للمبادئ والالتزامات بموجب هذا الاتفاق، فسيتم اتخاذ المورد الإجراءات التصحيحية المناسبة، ونبدأ خطة تحسين محددة يجب إكمالها في الوقت المناسب، ونخطر شركة G+D كتابياً على الفور. إذا لم يتمكن المورد من إنهاء عدم الامتثال في فترة زمنية كافية، فسنبلغ G+D بذلك كتابياً على الفور وسيكون من حق شركة G+D وضع وتنفيذ مفهوم للتقليل إلى أدنى حد من أي خطر محتمل، والذي سيتضمن جدولاً زمنياً ملموساً وإجراءات ومسؤوليات ومعالم. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تتعاون شركة G+D بصفة خاصة مع شركات أخرى و/أو تعلق مؤقتاً العلاقة التجارية في أثناء الجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر، إذا لزم الأمر. لن تتأثر الحقوق التعاقدية والقانونية الأخرى لشركة G+D.

(٦) قد يؤدي عدم الامتثال المادي للمبادئ إلى نشوء حق في إنهاء العقد وفقاً لأحكامه.

(٧) يوافق المورد على تزويد موظفيه بإجراء فعال لتقديم الشكاوى لإثارة اهتمام مكان العمل كي تتخذ الإدارة العناية الملائمة لحلها بشكل مناسب. سيستعرض المورد إجراءات الإبلاغ هذه بشكل دوري ونراقب بانتظام حالة البتّ الادعاءات أو الشواغل الواردة. وستكون إجراءات تقديم الشكاوى متاحة وملائمة ثقافياً، وستشمل خيار الإبلاغ باسم مجهول حيثما كان ذلك مناسباً و/أو ممكناً. سيقوم المورد بتوفير العمال بالمعلومات والتدريب بصورة دورية على جميع إجراءات تقديم الشكاوى. يوافق المورد على الحظر الكامل لجميع أشكال الانتقام من العمال لإثارة القلق في مكان العمل. يتفهم المورد إمكانية استخدام بوابة المبلغين عن المخالفات المتاحة للجمهور لشركة G+D «Tell» استخداماً: <https://www.bkms-system.net/bkwebanon/report/clientInfo?cin=7gd4&c=-1&language=eng>

(٨) يقر المورد بأن عمال شركة G+D مطالبون برفض أي تبرعات غير مشروعة أو غير ملائمة (كما هو محدد من خلال الهدايا والدعوات) كما نتعهد بعدم تقديم أي تبرعات من هذا القبيل.